رابطة العالم الإسلامي

الأمانة العامة

الإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

دور الفساد المالي والإداري
في تفعيل ظاهرة الإرهاب في المجتمع
دراسة تحليلية

إعداد

الدكتور أحمد محمد فرحان

كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك فيصل بالأحساء

مقدم إلى

المؤتمر الإسلامي العالمي

مكافحة الإرهاب

الذي تنظمه

رابطة العالم الإسلامي

تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكة المكرمة

٣ - ٦ / جمادى الأولى / ١٤٣٦ هـ، الموافق: ٢٢ - ٢٥ / فبراير / ٢٠١٥ م

رابطة العالم الإسلامي

مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

صندوق البريد (٥٣٧) أو (٥٣٨) مكة المكرمة (٢١٩٥٥)

هاتف: ٠٠٩٦٦١٢٥٦٠٠٩١٩ - الفاكس: ٥٦٠١٣١٩ - ٥٦٠١٢٦٧

برقياً: رابطة - مكة، تلكس: ٥٤٠٠٠٩ و٥٤٠٣٩٠

www.themwl.org

البريد الإلكتروني للإدارة العامة للمؤتمرات والمنظمات

conferences@themwl.org

واتس أب: ٠٠٩٦٦٥٠٣٣٩٦٣٢٠ :whatsApp

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يُعد الإرهاب أحد الظواهر التي تعاني منها المجتمعات النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، وهو من الظواهر المركبة التي تتداخل في تكوينها مجموعة من الأسباب الثقافية والسياسية والاقتصادية بالإضافة إلى العوامل الشخصية، وتمثل الأوضاع الاقتصادية أحد أهم مسببات هذه الظاهرة، فتقرير اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، حدد عدم التوازن في النظام الاقتصادي كأحد أهم أسباب هذه الظاهرة، حيث تؤثر الأزمات الاقتصادية على الطبقات الدنيا في المقام الأول، فتعاني بشدةٍ من تدهور ظروفها المعيشية وانتشار البطالة وتَدهْور الخدمات وظهور طبقة من الأثرياء الذين يسلُكون سلوكًا استفزازيًا بالنسبة للفقراء، فالفساد المالي والإداري الناتج عن سوء استعمال السلطة فيما يتعلق بخدمة المصالح الشخصية لمجموعة من الأفراد؛ يُسهم في الإثراء على حساب الطبقات الضعيفة في المجتمع، ويساعد في ضعف الأُسس الاقتصادية للدولة والقضاء على مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، وتأخذ هذه الآثار مجموعة من الأشكال؛ أهمها: التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتهريبها، وانخفاض مستوى البنية التحتية وخدمات الصحة والتعليم، ومما يزيد هذه الظاهرة ضراوة وتعقيداً: تخللها في النظام القضائي للدولة، والذي كان الملاذ الأخير في مواجهة الفاسدين، فصار الحامي غير المباشر لهم، وهذه المظاهر تؤدي إلى مزيد من الاحتقان في نفوس الطبقات الضعيفة في المجتمع، فيلجأ ضعاف النفوس منهم إلى تعمُّد استعمال وسائل تثير الرعب للانتقام من المجتمع الذي أهدر

حقوقَهم، وهي الظاهرة المعروفة مجتمعياً بالإرهاب، فالفساد والإرهاب يشتركان في كونهما يمثّلان خرقاً للقوانين السائدة في المجتمع، وكثير من الخبراء النفسيين أكدوا على أن التطرف ليس من سلوكيات الفطرة البشرية، ولكنه يكون نتيجةً لوقوع الإنسان تحت تأثير اجتماعي أو اقتصادي أو نفسي يجعله فريسةً للفكر المتطرف الذي يمثل له مسلكاً للانتقام، فكلما عانى الفرد من الظلم والقهر المجتمعي وعدم المساواة وانعدام العدالة الاجتماعية والاقتصادية ووجود فوارق طبقية، كلما شعر بالإحباط والرغبة في الانتقام والعدائية تُجاه المجتمع .

كما اتفق الكثير من المؤرخين على أن ظاهرة الفساد من أولى الظواهر التي عرفها التاريخ، فالمجتمعات القديمة عرَفت بعض جرائم استغلال النفوذ مع اختلافهم في النظر إليها؛ حيث إن لها ذاتية خاصة وتختلف عن الجرائم الأخرى، ولها ركن خاص تنفرد به، ألا وهو النفوذ، فاستغلال السلطة والنفوذ معروف، حاربَه القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة، لأن استغلال النفوذ يهدم مقومات المجتمع الصالح، وهناك ركنان لهذه الجريمة: الأول: الجانب المادي وينعكس في السلوك الإجرامي بالطلب أو قبول المقابل المادي من الموظف العام للحصول على فائدة من سلطة عامة، والثاني: الركن المعنوي والذي يعتمد على القصد العام وعنصر العلم والإرادة.

الفساد والإرهاب وجهان لعملة واحدة:

الفساد أحد المولدات الرئيسة لسوء الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الفقر والبطالة، وتمثّل أحد مداخل الإرهاب، حيث تؤدي الأزمات المالية إلى زيادة معدلات البطالة والتضخم وغلاء الأسعار وزيادة الفرق والتفاوت الطبقي، والذي يؤدي بشكل غير مباشر إلى ممارسة الإرهاب، فالفساد والإرهاب

وجهان لعملة واحدة، كل منهما يؤدي إلى انهيار بُنيان الدولة، بل إن الفساد غالبًا ما يكون أشد فتكًا بحياة المجتمع من الإرهاب، فإذا كان الإرهاب يمثل الموت السريع للمجتمع؛ فإن الفساد يمثل الموت البطيء لما فيه من انحدار بالقيم والأخلاقيات الاجتماعية للمجتمع.

وللفساد أشكالٌ مُجملها سوء استخدام السلطة من أجل تحقيق مصالح شخصية مما يعتبر إهداراً للمال العام، فاستبداد السلطة، وانعدام الشفافية؛ عوامل أساس للفساد، مما يترتب عليه كثير من الأعباء المالية التي تؤدي إلى خفض المستوى المعيشي لأفراد المجتمع وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فيدفع هذه الطبقة إلى اعتناق الفكر التكفيري للتيارات المتشددة؛ الأمر الذي يصب في بوتقة الإرهاب، فالمتصفح للتقارير الدولية يجد أن العالم يخسر ما لا يقل عن (٤٠٠) مليار دولار بسبب الفساد سنويًا، وأن الفساد يتفشى بصورة أكبر في الدول المنتِجة للنفط، وينتشر في (٦٠) دولة، كما أن الفساد المالي والإداري سبّب في تدهْور الخدمات العامة والبِنية التحتية في كل مجالات الحياة الاجتماعية؛ شاملاً مجالات الأمن العام، الصحة، التربية والتعليم، وغير ذلك، فإذا ذهبت المخصصات التي كانت ستنفَق على هذه الخدمات إلى الفاسدين لتمويل عمليات إرهابية، تكون النتيجة تدهْوُر الوضع العام للخدمات وشعور المواطنين باليأس بعد أن شكَّل الفساد اعتداءً صارخًا على حقوقهم وتطلعاتهم المشروعة، إلا أن ذلك لا يعُدّ مبرّراً لاعتناق الإرهاب الذي يضر بالفرد قبل أن يضر بالمجتمع، فهناك قنوات شرعية يُمكن لهذه الطبقة أن تسلُكها لتتخلّص من فساد الفاسدين، كالضغط على منظمات العمل المدني للمطالبة بحقوقهم، وما يكفَله القانون من مسائلة الفاسدين وحماية المجتمع من فسادهم.

وكثير من خبراء الاقتصاد حمَّلوا مشكلة الفساد على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي نتجت في ظل الأنظمة السياسية الفاسدة، وهو الأمر الذي استتْبَعه تدهورٌ في أخلاقيات الإدارة العامة وتدنّي لمستوى الأخلاق المهنية، مما اضطر الكثير من الموظفين إلى ارتكاب جرائم الفساد المالي والإداري، والتي تبلورَت فيما بعد لتشكيل مافياتِ فسادٍ كبيرة تضامنَت مع قوى الإرهاب، بل أضحى الفساد من أهم مصادر تمويل الأعمال الإرهابية، والشكل التوضيحي التالي يبين العلاقة بين كلٍّ من الفساد والإرهاب وتأثيرهما السلبي علي ركائز المجتمع.

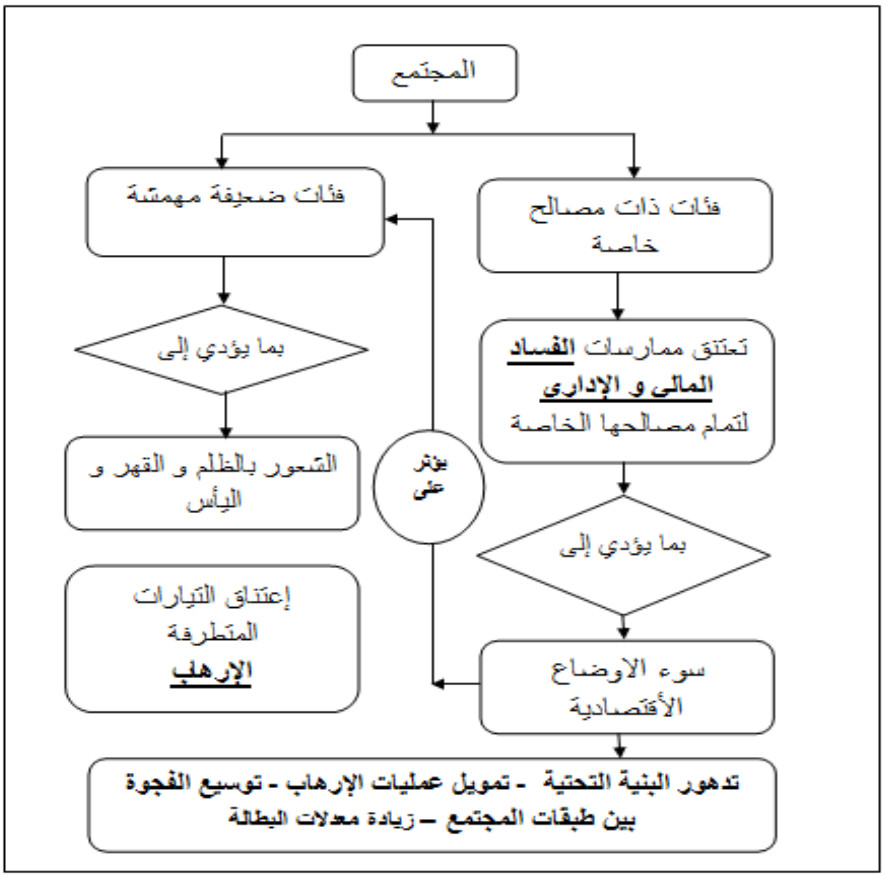

مفهوم وأبعاد ظاهرة الفساد المالي والإداري:

وأهم تعريف للفساد؛ تعريف منظمة الشفافية الدولية، والبنك الدولي؛ أنه: «سوء استعمال السلطة لتحقيق منافع خاصة»، بما يؤدي إلى استغلال بعض الأطراف للسلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية.

أما الفساد الإداري فتُعرِّفه منظمة الشفافية الدولية للفساد الإداري بأنه: «كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو جماعته»، فيشمل سوء استخدام أو تحويل الأموال العامة من أجل المصلحة الخاصة أو تبادُل الأموال مقابل خدمة أو تأثير معين، كما يمثّل تصرفاً إيجابياً من وجهة نظر طرفين أو أكثر تعجَز الطرق الرسمية والتقليدية عن تحقيق مصالحهما. والفساد مرادف للانحراف، وهو ظاهرة سلوكية تتجسد بحالات سلبية وممارسات ضارة، أما المدخل الوظيفي فهو انحراف عن قواعد العمل وإجراءاته وقوانينه.

ممارسات الفساد المالي والإداري كأحد مكونات صناعة الإرهاب:

للفساد المالي والإداري آثار سلبية ضارة بالفرد والمجتمع، في كل مستويات الحكومة ومؤسساتها وهياكلها التنظيمية، حيث يؤثر على الاقتصاد العالمي من خلال سوء توزيع الدخل القومي والآليات غير الشرعية التي يعتمد عليها، فيزيد الأغنياء غِنىً والفقراء فقراً، إضافة إلى الخلل في توظيف الأموال الفاسدة التي تتحول إلى الخارج فلا تدخل في الدورة الاقتصادية والإنتاجية؛ مما يؤدي إلى ترسيخ مفهوم التنمية غير المتوازنة، حيث إن دخول الأموال الفاسدة في الدورة الاقتصادية تتركز عادة في المدن الكبرى والعواصم التي تمثل البيئة الحاضنة للفاسدين، مما يحول دون وصول الدعم للمدن الأصغر حجماً

داخل نفس الدولة، ويؤدي بشكل غير مباشر إلى وجود تنمية غير متوازنة.

ومن أهم النتائج السلبية لظاهرة الفساد: قضاؤه على الأسلوب العلمي في اتخاذ القرار مع غياب دور العلماء والمهنيين فيه، حيث تخضع قرارات المصالح الخاصة للشرائح الاجتماعية المسيطرة على عملية اتخاذ القرار مما يؤدي إلى تدهور النظام الإداري، كما أن كثيراً من الأموال الناتجة عن الفساد تتجه إلى الاستهلاك الترفيهي كنتيجة لثقافة سيطرة المتعة والتباهي بالمظاهر المادية المتولدة لدى الفاسدين، وهناك تأثير غير مباشر لظاهرة الفساد على الاقتصاد القومي يظهر من خلال زيادة تكلفة الاستثمارات، وبالتالي التقليل من كفاءة رأس المال وغياب الشفافية، مما يدفع المستثمرين للهروب إلى الدول الأخرى غير الراعية لهذه الظاهرة السلبية، وهذه النتائج تؤدي إلى تقسيم الطبقات الضعيفة في المجتمع إلى مجموعتين: الأولى تهاجر للخارج نتيجةَ خفْض معدلات المدخرات القومية والاستثمار، وبالتالي تنخفض فرص العمل، والثانية تكون من ضعاف النفوس وأصحاب المستوى الثقافي المتدني، فينضمّون إلى الجماعات المتطرفة والتي تقوم بإقناعهم أن العنف هو السبيل للانتقام من المجتمع، ولا يجب أن نَنسى أن قنوات الاستثمار التي يتجه إليها الفاسدون بأموالهم والتي تشمل الاقتصاد الأسود وغسيل الأموال وتجارة السلاح والمخدرات؛ تشمل أيضاً تمويل الأعمال الإرهابية، وبذلك فإن الفساد يمثل أحد المكونات الأساس لصناعة الإرهاب.

التطرف والإرهاب وليدا أنظمة اقتصادية واجتماعية فاسدة:

يعتمد توجيه السلوك الإرهابي على مجموعة عوامل اقتصادية تنتج عن مظاهر الفساد المالي والإداري في المجتمع، فأي خلل في الحاجات الاقتصادية للفرد يولِّد سلوكاً عدائياً يتَّسم بالعنف أحياناً، فتبنِّي الدولة لسياسة اقتصادية

غير ملائمة مع الواقع الاجتماعي؛ يؤدي إلى توسيع الفجوة بين مختلف طبقات المجتمع؛ وبخاصة بين ذوي المصالح الاقتصادية الخاصة وبين مَن لا يمتلكون ويتطلّعون لأن يكونوا ضِمن أفراد الفئة الأولى، أضف إلى ذلك ما يترتب على البطالة الحقيقية والمقنَّعة والتي تولِّد شعوراً باليأس والعجز تُجاه مظاهر الفساد التي تستشري في مجتمعاتهم وتؤثّر عليهم دون أن يكون لهم يد فيها.

وعلى الطرف الآخر نجد الفئات المتصيدة وهي الجهات أو الجمعيات التي تمتلك من أذرع القوة والموارد المادية ما يؤهّلها لاجتذاب هذه الفئة المهمَّشة مقابل دوافع مادية أو نفسية متمثّلة في إشعارهم بأهمية دورهم في مواجهة الفساد ولكن بطرق غير شرعية، وتكون هناك مجموعة من الأعمال الانتقامية التي تؤثّر على المجتمع اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا، فيستشعر الفرد المهمّش أنه يقوم بعملٍ ما وإن كان ذا طابع عنيف أو دموي؛ ولكنه بالنسبة إليه عمل هادف يستحق الجهد المبذول فيه، فالفرد الذي لا يجد فرصة عمل؛ يكون هدفًا سهلاً لمختلف الاتجاهات المتطرفة دينيًا أو سياسيًا، فالأفراد القائمين بالإرهاب قد يكونون أغنياء بذاتهم، ولكنهم انطلاقًا من الإحساس بالتهميش من الدولة؛ تتكون لديهم حالة من الغضب والنقمة تمثّل شعلة للأفعال الإجرامية.

وتتعدد مصادر الفساد الإداري الحكومي المولدة لمثل هذه الأفعال السلبية؛ ابتداءً من الرشوة وعدم مراقبة المال العام من الموظفين، مروراً بالتضخم والكساد الاقتصادي والكسب غير المشروع، مثل هذه المظاهر تولِّد لدى غير ذوي المصالح الخاصة؛ سلوكًا عدوانيًا عنيفًا سرعان ما ينفجر بعملٍ عدواني منظّم يستهدف الأشخاصَ والمؤسسات أو الدولة ذاتها؛ مما يؤدي إلىً تدهور البِنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبذلك يكون الفساد الإداري

والمالي أحد الظواهر الأساس الداعمة للفقر وتَردِّي الأوضاع الاقتصادية في المجتمع، وهو الأمر الذي يدفع البعضَ إلى اعتناق الفكر المتطرف.

وقد خطت المملكة العربية السعودية خطوات جادة وصادقة نحو مكافحة الفساد المالي والإداري، بقرار خادم الحرمين الشريفين بتأسيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» ليضع نظاماً صارماً وقوياً لمراقبة كافة الإدارات والجهات الحكومية، لقطع دابر تلك الظاهرة السلبية، بل وكشْف مصادرها ومنْع أسبابها اجتماعيا وإدارياً وتشريعياً، وتعتمد آلية عمل هذه الهيئة على ضرورة التحري عن الفساد، والوقوف على أسبابه، وتبيين مصادره، وملاحقة مرتكبيه، واسترداد العوائد المالية الناجمة عن تلك الممارسات، وبذلك تكون المملكة العربية السعودية قد وضعت حجر الأساس لتدعيم وترسيخ مبدأ الشفافية، وتفعيل مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد في المجتمع، حيث إن مكافحة الفساد تتطلب مجموعةً من البرامج الإصلاحية التي تحظَى بدعمٍ سياسيٍّ قويٍّ؛ بالإضافة إلى سَن القوانين المحرِّمة لجرائم الفساد، ثم تبِع ذلك استحداثُ مجموعةٍ من الأجهزة الرقابية والتحقيقية، وتتمتع هذه الهيئة بشمولِ وتكاملِ دورها مع أدوار الجهات الرقابية الأخرى

العوامل المؤثرة في تفعيل ظاهرة الفساد المالي والإداري في المجتمع:

هناك عوامل أدت إلى انتشار الفساد المالي والإداري؛ أهمها:

١ - العوامل المؤسسية والتنظيمية والتي يؤدي وجودُها إلى درجة عالية من الالتزام والتحلي بأخلاق سامية، ويلعب حجم المنظمة دوراً مهماً في انتشار هذه الظاهرة، حيث إن كِبر حجم المنظمة يؤدي غالباً إلى ممارساتٍ غير قانونية.

٢- ضعف النظام الرَّقابي والذي يؤدي بدوره إلى أن تكون الممارسات الفاسدة روتينًا دون مساءلة أو حساب.

٣- العلاقة مع المسؤولين في الإدارة العليا تكون سببًا في ممارسات مالية وإدارية فاسدة كنتيجة لاستغلال النفوذ، كما أن وضوح العمل وأهداف المؤسسات ومنظمات الأعمال لها أثر كبير في تقليل حالات الفساد.

٤- عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل وعدم وجود وصف وظيفي واضح.

٥- وجود أعداد كبيرة من العاملين لا يمارسون أعمالاً فعلية وهو المعروف بالبطالة المقنَّعة.

٦- شعور الموظف خاصة في الإدارة العليا بعدم الاستقرار الوظيفي.

٧- عوامل شخصية تتعلق بخصائص الأفراد والممارسات المالية والإدارية الفاسدة.

٨- العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كسيطرة الفاسدين على نواحي الحياة، وعدم وجود دستور دائم للدولة، وسيطرتها على أجهزة الأعلام.

٩- السياسة الاقتصادية والنقدية للدولة التي تؤدي إلى البطالة وانخفاض الأجور وتَدهور قيمة العملة.

١٠- عدم استقلالية البيئة القانونية والخضوع الكامل للسلطة في الدولة.

١١- البيئة الثقافية المغلقة تدفع على الفساد وتساعد على نموه.

ويرتبط بمصطلح الفساد المالي والإداري، ويتداخل معه مصطلح آخر على درجه عالية من الأهمية، وهو: مصطلح النفوذ، وهو مقياس للأطراف ذات القوة في استخدام وممارسة النفوذ، وهذا المفهوم ذو أهمية كبيرة لأنه يمكِّن المحلل من النظر إلى علاقات القوة بوصفها مجموعة أحداث ديناميكية، كما أن لهذه المصطلحات علاقة بأحد العناصر الإدارية الجيدة في الحكم وهو الشفافية، وتعني: المكاشفةَ والوضوحَ بين الحكومة والشعب ومؤسسات المجتمع المدني.

الفساد المالي والإداري في الفقه الإسلامي:

تناول الفقه الإسلامي الكثير من صور الفساد المالي والإداري؛ ومنها:

١- تحريم هدايا العُمّال؛ فعن عروة عن أبي حميد الساعدي قال: استعمل رسولُ الله ﷺ رجلاً يقال له ابن اللتبيّة على الصدقة، فلما قَدِم قال: هذا لكم وهذا أُهدي لي، فقام رسول الله ﷺ على المنبر فحمد الله وأثنى عليه وقال: «**ما بالُ عاملٍ أبعثُه فيقول: هذا لكم وهذا أُهدي لي، أفلا قَعَد في بيت أبيه أو في بيت أمه حتى ينظر أيُهدَى إليه أم لا؟ والذي نفسُ محمدٍ بيده لا ينال أحدٌ منكم منها شيئًا إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عُنقه**».. ثم رفع يديه وقال: «**اللهم هل بلغْتُ**» (مرتين)[١].

٢- الغُلول، وهو أن يأخذ الموظف شيئًا من أموال الدولة لا يحق له، فعن عدي بن عميرة الكندي رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**من استعملناه منكم على عملٍ فكتمَنا مخيطًا فما فوقه كان غُلولاً يأتي به يوم القيامة**»[٢].

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه مسلم.

٣- الرشـــوة؛ قـــال تعـــالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٨].

وهناك الكثير من الاتجاهات في الشريعة الإسلامية تحُدّ من هذه الجرائم، أهمها: العقيدة التي أساسها الإيمان بالله الواحد الفرد الصمد، وذلك لما لها من دور كبير في بناء أخلاقيات المسلم الصالح وتحقيق الأمن والاستقرار وتهذيب النفس في سائر المعاملات، كما أن للعبادات دوراً مهماً في محاربة جرائم الفساد؛ من خلال ترسيخ مبادئ الإسلام الهامة في حياة المسلم والتي يأتي على رأسها احترام النظام وترسيخ مجموعة من القيم المهمة في حياة الفرد؛ كالعدالة والمساواة والتعاون، وذلك تمهيداً لبناء مجتمع إنساني مستقر، ومن أهم العبادات التي تؤثر في محاربة الفساد: الزكاة التي تعمل على تنظيم الثروات فيتم توزيع المال في المجتمع إنتاجياً واستهلاكياً، كما أن للصوم أيضاً دوراً مهماً في مكافحة الفساد حيث يرسخ مفهوم الأمانة ومراقبة الله، كما حرصَت مبادئ الإسلام على ترسيخ مفهوم الرقابة بجميع أنواعها ومنها الرقابة الذاتية للموظف لنفسه وبنفسه، والرقابة الداخلية وهي رقابة المدير أو نائبة على العاملين، والرقابة الخارجية من خلال أجهزة الدولة الموكَل لها هذه المهمة.

قياس أثر مظاهر الفساد المالي والإداري في المجتمع على ظاهرة الإرهاب:

يتخذ الفساد العديد من الصور؛ مثل فرْض إتاواتٍ وضرائب، أو ضغوط سياسية، أو تسريب أسرار خاصة مقابل دفع أموال، أو الحصول على نِسب من العقود الحكومية، كما يشمل مجموعة من الانحرافات؛ منها الجنائية وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية كالرشوة والاختلاس والتزوير، ومنها السلوكية وتشمل السلوك الشخصي والتصرفات، ومنها التنظيمية وتشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتسق بعمله؛ كعدم

الالتزام وإطاعة الأوامر، ومنها المالية، وتشمل النواحي المالية ذات الصلة بالموظف؛ كمخالفة القواعد والأحكام المالية والإهمال والتقصير، كما أن المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال تقسّم الفسادَ إلى فساد صغير يتعلق بصغار الموظفين يَسهل اكتشافُه ومعالجتُه، وفساد كبير يرتبط بأفعال كبار الموظفين ويَصعب اكتشافُه ومعالجتُه، وفساد سياسي يتعلق بالانحرافات السلوكية للقادة.

أما الانحراف الثقافي فيتعلق باتجاهات الفساد في مؤسسات الإعلام، والانحراف البيروقراطي المتعلق بالعاملين بالجهاز الإداري، والناتج عن كثرة الإجراءات والتعقيدات والتلاعب في الدعم الذي تقرره الدولة لصالح محدودي الدخل، فلا يصل الدعم لمستحقيه، وكذلك انتشار المحسوبية وفساد العاملين بالقطاع العام، والفساد الناتج عن كثرة تغيّر القوانين وتعددها، وممارسة التجارة المحرمة، وتلقِّي العمولات والرشاوي، وكل هذه الممارسات والمظاهر السلبية لظاهرة الفساد بشقيه المالي والإداري؛ تؤدي إلى إقبال الطبقة الضعيفة بالمجتمع على الارتماء في أحضان التيارات المتطرفة واتخاذ الإرهاب كوسيلة للتخلص من أوجه الفساد السابقة، والشكل التوضيحي التالي يبين المظاهر المختلفة للفساد المالي والإداري في المجتمع وعلاقتها بظاهرة الإرهاب:

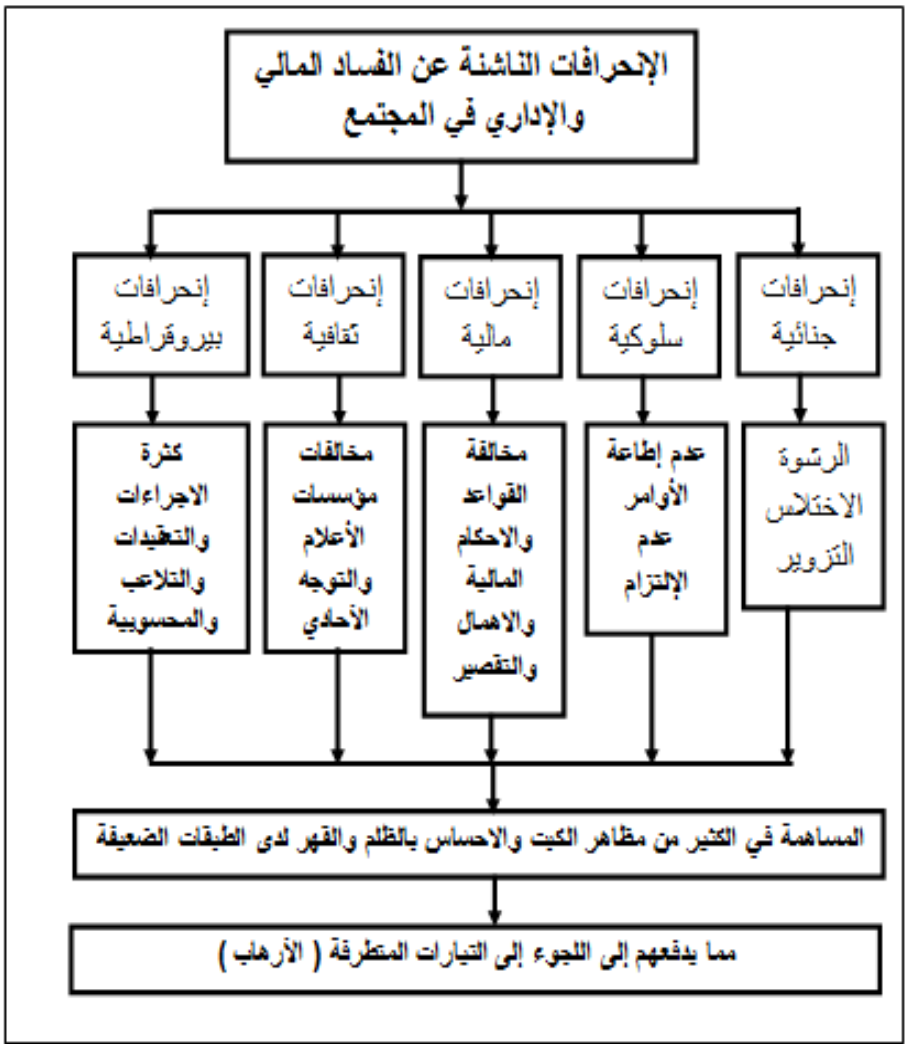

جاء في تقرير الندوة الإقليمية التي عقدَتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة، تحديد ثلاثة أشكال رئيسة للفساد المالي والإداري يتضمن كل منها ثلاث ممارسات فرعية، وهي: الفساد الأبيض الذي يشير إلى أن هناك اتفاقاً كبيراً من قِبل الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على تقبُّل واستحسان العمل أو

التصرف المعني، والفساد الأسود، ويعكس اتفاق الجمهور والموظفين العاملين في الجهاز الإداري على إدانة عمل أو تصرف سيئ معيَّن، والفساد الرمادي، وسمي بذلك لعدم إمكانية احتسابه على أيٍّ من النوعين السابقين.

يمثّل تعقيد الإجراءات الإدارية أحد أسباب لجوء المواطنين إلى استخدام الأساليب غير المشروعة من أجل الحصول على خدمة، كما أن الممارسة غير الأمينة للصلاحيات الممنوحة للموظف في الجهاز الإداري قد تَدفع به إلى منْح الامتيازات والتسهيلات لبعض المواطنين وحرمان البعض الآخر منها دون الاستناد إلى أسس وقواعد موضوعية أو إلى سياسة معينة، أما الممارسات المخالفة للقانون فتَعني قيام الموظف في الجهاز الإداري بممارسات مخالفة للقانون ونصوصه.

دوافع اللجوء إلى مظاهر الفساد المالي والإداري:

١- الأسباب الاقتصادية، والمتمثلة في عدم العدالة في توزيع الثروة في المجتمع والذي من شأنه أن يُولّد فئات ذات ثراء كبير وأخرى محرومة.

٢- الأسباب الحضارية، وتشمل وجود فجوة كبيرة بين القِيم الحضارية السائدة في المجتمع وبين قيم وقواعد العمل الرسمية المطبّقة في أجهزة الدولة.

٣- الأسباب السياسية والتي تَنبع من محدودية قنوات التأثير غير الرسمية على القرارات الإدارية، إضافة إلى ضعف العلاقة ما بين الإدارة والجمهور وانتشار الولاءات الجزئية.

٤- أسباب غير مباشرة تعُزى إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم

تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، وهذا له أثَره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تَعمل تحت ستار الفساد الإداري بُغية تجاوز محدودية الهياكل القديمة وما ينشأ عنها من مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخُّم الأجهزة الإدارية المركزية.

٥- أسباب سلوكية تظهر كنتيجة؛ لأن الفساد الإداري يحدث نتيجةَ انهيار النظام السلوكي للفرد أو المجموعة.

٦- أسباب بيولوجية وفيزيولوجية وتشمل الأسباب التي دافعها الأساس: ما اكتسبه الفرد بالوراثة ويتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركَته من آثار على سلوكياته وتصرفاته.

٧- أسباب اجتماعية تنشأ نتيجة للتأثيرات البيئية والاجتماعية، والشكل التالي يوضح أهم الأسباب المباشرة وغير المباشرة لتفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري في المجتمع:

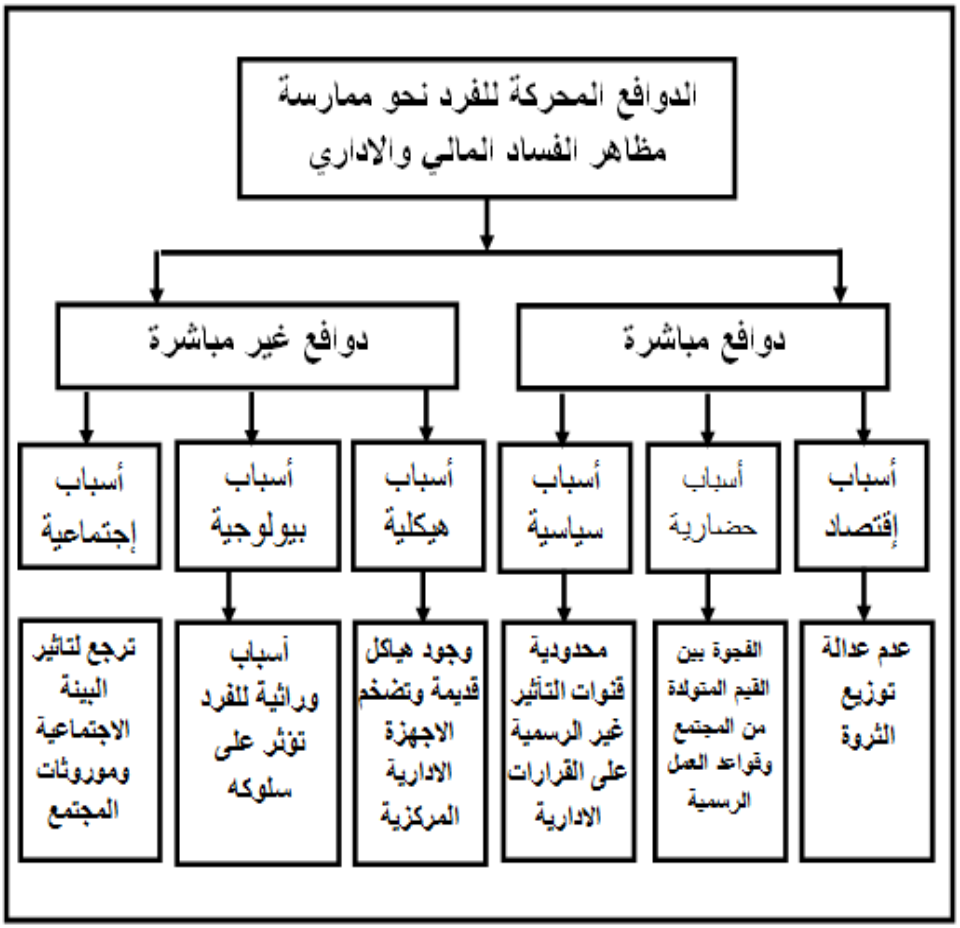

ومن مراجعة الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة يمكن الوقوف على الأسباب الرئيسة التي تجعل الدولة بيئة راعية وملائمة للفساد، أهمها: الفقر، فالفساد سبب أساس للفقر وليس العكس، ففساد الفقراء من الصغائر، أما فساد الأغنياء فمن الكبائر التي ينبغي محاربتُها، وللنزوات الشخصية أيضاً دور في ارتكاب جرائم الفساد، ولكن ذلك يمكن أن يَتم التحكّم فيه بآليات الضبط الاجتماعي والرقابة.

هناك مجموعة عوامل أخرى مؤثرة في الفساد؛ أهمها: الثقافة المجتمعية، ونظام الحكم والذي يجب أن يتصف بالقدوة الحسنة والأمانة والوضوح والمحاسبة والموضوعية والاستقامة وإنكار الذات.

آثار الفساد المالي والإداري على الفرد والمجتمع:

١- تدنِّي مستوى الأنشطة الخدمية والإنتاجية وظهور أفراد يساعدون على نشر الفساد في أكبر عدد ممكن من أجهزة ومؤسسات الدولة لتحقيق مصالحهم الشخصية.

٢- الإضرار بالاستقرار السياسي وتدني مستوى الدخل والصراع بين الحكام المسيطرين، بالإضافة إلى إعاقة عملية التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي.

٣- إضعاف قواعد العمل الرسمية بما يؤدي إلى الإضرار بمصداقية الجهاز الإداري وضَعف الثقة به من قبل جمهور المتعاملين معه.

٤- انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة، ووجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول أخرى، واستخدام وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية للحصول على امتيازات واحتكارات داخل الدولة.

٥- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي أو عدم تمتّعها بالحيادية في عملها، وغياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

٦- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سببا مشجعا على الفساد، وضعف أجهزة الرقابة في الدولة وعدم استقلاليتها.

آليات مكافحة ظاهرة الفساد المالي والإداري كمدخل لمكافحة الإرهاب:

١- اتخذت بعض الدول إجراءات لمواجهة ظاهرة الفساد، فالصين وضعَت عقوبة شديدة للفاسدين، تصل لحد الإعدام، إلى جانب وجود حوافز للابتعاد عن الرشوة، وسنغافورة خفضت عدد القوانين والقواعد والإجراءات، وقامت بتبسيط وتوضيح كافة الإجراءات بحيث لا تسمح بأي خروج أو خَرْقٍ للقوانين، كما رفعَت مرتّبات وأجور الموظفين حتى لا يلجؤوا إلى الفساد، وهونج كونج شكّلت لجنة لمحاربة الفساد ووفّرت لها ميزانية ضخمة، أما تشيلي فقد قامت بتبسيط الإجراءات واللوائح والقوانين وأعلنَت مبدأ الشفافية بالنسبة إلى كافة الهيئات الحكومية.

٢- يمكن محاربة الفساد من خلال إنشاء منظمات محلية تهتم بمكافحة الفساد على شكل منظمات منبثقة عن السلطة المحلية، وتَعمل على تفعيل دور العاملين في عمليات الرقابة على الموظفين لتنمية الحس بأهمية المحافظة على المال العام ومراقبة إنفاقه، ومطالبة المنظمات المسؤولة أن تكون أكثر شفافية في نشر المعلومات الخاصة بعملها.

٣- هناك دور لمنظمات المجتمع المدني من خلال اكتشاف ومتابعة حالات الفساد الإداري والمالي وجمْع المعلومات عنها وعرْضها بكل صدق

وأمانة، كوسائل الإعلام المرئي والمسموع، بالإضافة إلى وجوب أن تُعطى منظمات وأفراد القطاع الخاص مثالاً حسنًا يمكن أن تجسّده من خلال ممارستها الأخلاقية وتبنّيها لدور أكبر في إطار مسؤوليتها الاجتماعية.

٤- العمل على وضع سياسة وطنية للأجور والمرتّبات تراعي الاحتياجات المعيشية للموظفين وأُسرهم، والقضاء على البطالة المقنَّعة والازدواج الوظيفي، واستكمال البيئة القانونية والإدارية للدولة، وإنشاء جهاز للرقابة الإدارية لاعتماد التعيين في الوظائف العمومية على مبدأ الكفاءة والخبرة والمؤهلات، وإعادة الاعتبار للعلاوة السنوية التي تُمنح للموظف.

٥- وجود صحوة ثقافية تبين مخاطر الفساد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ينبغي توفر الإرادة الجادة والحقيقية من قبل القيادة السياسية لمحاربة الفساد الإداري حتى يكون ذلك على مستوى الدولة والمجتمع، أو على الأقل بألا تصطدم توجهات مكافحة الفساد الإداري مع السلطة السياسية.

٦- عمل إصلاحات إدارية وترتيبات وقائية، واستخدام كافة الطرق والأساليب الوقائية بهدف منْع حدوث حالات الانحراف، ومقاضاة المخالفين والضرب بيد من حديد على الرؤوس الفاسدة داخل الجهاز الإداري.

الاتجاهات التي تُسهم في تخفيض الممارسات السلبية للفساد المالي والإداري:

١- وضع منظومة خاصة بمستويات الأجور والرواتب والحوافز تَعكس التغيرات الاقتصادية في المجتمع من تضخُّم وارتفاع الأسعار.

٢- محاولة تبسيط إجراءات العمل الإداري والتخلص من معوقاته وتجاوز الإجراءات الروتينية في إنجاز معاملات المواطنين.

٣- دمْج القوى الاجتماعية المهمّشة في حركة المجتمع وتحسين ظروفها وتنشيط عمل مؤسسات المجتمع المدني ومنظومة حقوق الإنسان.

٤- التفكير الجدّي والعلمي لتبنيّ سياسات الإصلاح الاقتصادي وحُسن اختيار القيادات الإدارية التي تتّسم بالكفاءة والنزاهة.

٥- تسخير وسائل الإعلام وتعبئتها لتؤدّي دورها الفاعل في الدولة لتشكيل توجّهات أفراد المجتمع نحو القيم والسلوكيات التي تَستهدف الصالح العام.

٦- إحكام السيطرة والرقابة بمتابعة أعمال وتصرفات كبار الموظفين.

٧- نشر التعليم بين أفراد المجتمع من أجل زيادة وعي الناس بما يحجم المنظومات الفاسدة داخل الجهاز الإداري ومن ثم القضاء عليها.

٨- تشخيص الموظفين المنحرفين وتفعيل آليات تطبيق القانون.

٩- اتخاذ الإجراءات الأمنية اللازمة للسيطرة الكاملة على المنافذ الحدودية لمنع كل أنواع التهريب.

ومن خلال تبني السياسات السابقة لمكافحة ظاهرة الفساد، نجد أن هناك تأثيراً مباشراً على مكافحة الإرهاب في المجتمع، حيث أن تحسُّن الأوضاع

الاقتصادية سوف تؤدي إلى غلق الباب الذي يتسلل منه شيطان الإرهاب لضعاف النفوس، وأودّ أن أشير إلى أن الفساد رغم أنه أحد محركات الإرهاب؛ إلا أنه أشد قوة وضراوة من الإرهاب الأسود، حيث يمثّل سرطانًا يصيب جميع مؤسسات المجتمع، مما يؤدي إلى انهيار كيان الدولة وأنظمتها الاقتصادية والسياسية.

التوصيات

١- تفعيل الدور الإرشادي والتثقيفي الفاعل لأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة في مواجهة ظاهرة الفساد كمدخل لمحاربة الإرهاب بجميع أنواعه، وذلك من خلال النشرات الإرشادية التي تحث الفرد على محاربته لكونه جزءا فعّالاً من المجتمع.

٢- تضمين المناهج الدراسية للطلاب والطالبات في المراحل التعليمية المختلفة مفاهيم تَعكس المعاني المختلفة للنزاهة والأمانة ومحاربة الفساد والإرهاب للمحافظة على ثروات المجتمع.

٣- تفعيل القوانين والقواعد والإجراءات التي تسنّها الحكومات لمواجهة الفساد بشكلٍ صارم، وإنشاء هيئة منفصلة لها من الصلاحيات ما يؤهّلها لفرض هذه القوانين وتطبيقها بالشكل الذي يقلّص حجم الفساد في المجتمع.

٤- محاولة القضاء على المسببات الأساس لظاهرة الفساد، وأهمها البطالة المقنَّعة والفراغ الوظيفي والتي هي أهم مسبّبات خطر الإرهاب.

٥- تغليظ العقوبة على الفاسدين، ووضْع حوافز مناسبة للمتمسّكين بمبدأ النزاهة، مع مراعاة تفعيل العلاوة السنوية للموظفين بالشكل المناسب مما يَجعلهم في مأمن من اللجوء للفساد.

٦- محاولة تفعيل قرارات منظمة الشفافية بالشكل المثالي إلى أن يتم اعتماد نتائج المنظمات الحكومية بشكل سنوي اعتماداً على قراراتها وقواعدها.

٧- العمل على وضع سياسة وطنية للأجور والمرتبات تراعي الاحتياجات المعيشية للموظفين وأُسرهم والقضاء على البطالة المقنَّعة والازدواج الوظيفي وإعادة الاعتبار للعلاوة السنوية التي تُمنح للموظف.

٨- استكمال البيئة القانونية والإدارية للدولة وإنشاء جهاز للرقابة الإدارية لاعتماد التعيين في الوظائف العمومية على مبدأ الكفاءة والخبرة والمؤهلات.

٩- يمكن أن تتعامل الدول والمؤسسات في مجموعة لمحاربة حالات الفساد المالي والإداري بما يضمَن تجنّب خطر الإرهاب على مستوى الإقليم، في إطار معاهدات ثنائية أو جماعية تجسّد رغبة هذه الدول والمؤسسات في الارتقاء بأساليب تحقيق مصلحة الدولة.

المراجع والمصادر

أولاً: المراجع العربية:

١- عبد الله بن ناصر آل غصاب «منهج الشريعة الإسلامية في حماية المجتمع من الفساد المالي والإداري، دراسة تأصيلية مقارنة تطبيقية»، جامعة نايف العربية - الرياض (٢٠١١).

٢- عز الدين بن تركي، منصف شرقي، «الفساد الإداري: أسبابه، وآثاره وطرق مكافحته»، الملتقى الوطني حول حكومة الشركات... (٢٠١٢).

٣- مفيد دنون يونس، «تأثير الفساد على الأداء الاقتصادي للحكومة»، مجلة تنمية الرافدَين، العدد ١٠١، المجلد ٣٢، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، (٢٠١٠).

٤- عبد الله بن عبد الكريم السالم، «نحو تأسيس ثقافة تنظيمية تحارب الفساد الإداري في المنظمات العامة»، مجلة البحوث الإدارية، مج ٢٨، ع، مصر (٢٠١٠).

٥- طلال بن مسلط الشريف، «ظاهرة الفساد الإداري وأثرها على الأجهزة الإدارية»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد والإدارة، م ١٨، ع٢ (٢٠٠٤).

٦- نجلاء محمد إبراهيم بكر، «الفساد الإداري وانعكاساته على الأداء الاقتصادي»، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٣، (٢٠٠٩).

٧- عبد الرحيم أحمد بلال، «من أدب المجتمع المدني الشفافية..الفساد والتنمية».

٨- محيى محمد مسعد، «دور الشفافية في مواجهة عولمة الفساد»، مجلة بحوث كلية الحقوق - جامعة المنوفية (٢٠٠٨).

٩- ساهر عبد الكاظم مهدي، «الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة».

١٠- مازن زاير اللامي، «الفساد بين الشفافية والاستبداد»، مطبعة دانية، بغداد:٢٠٠٧.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Agenor,P.R,"Does globalization hurt the poor", the world bank: Policy research working paper, No, 2922 (2002).

2- Adeyemi,O.Oluwatobi, "Corruption and local government administration in Nigeria: a discourse of core isses " European journal of sustainable development,1,2,183-198 (2012).

3- Adeyemo, D.O, "Optimizing Local Government Finance through Public Private-Partnership in Grassroots Development". Paper presented at National Workshop on the Local Government Structure and Potentials for Socio Economic Development, Ibadan, 28th -30th July (2010).

4- Agbo, A, "Institutionalizing Integrity": Tell Magazine, SpecialPublications: ICPC, Steadily Fulfilling its mandate, December, (2010).

5- Akanbi, M, "Corruption and Challenges of Good Governance in Nigeria"in Lai Olurode and RemiAnifowose (eds) Rich But Poor, Corruption and Good Governance in Nigeria, Lagos: Faculty of Social (2005).

6- Friedrich ebert, " Stifling corruption and development in

Africa, Accra, Ghana (2002).

7- Ingobro, W., "Former Council Chairman of Abeokuta North Jailed". ICPC News, Volume 1, No. 11, November (2006).

8- Ingobro, W, "Ex Local Government Chairman Docked for Corruption" ICPC News, Volume 3, No. 5, June(2008).

9- Lawal, T. and Oladunjoye, A, "Local Government, Corruption and Democracy in Nigeria", Journal of Sustainable Development, Volume 12, No.5 (http://www.jsd-africa.com) (2010).

10- Madu, H, "Court Convicts Chairman of Monguno Local Government on Corruption". ICPC News, Volume 4, No. 6, December (2009).

11- Hill, R, jonez.balkin. "Administrative corruption". Strategic management journal N0.4. (2006).

12- Siavashrashidi, Mohammad bagerbabaei,"Administrative Corruption: The Contexts and Strategies (A Comparative Study of the Muslim and the West Perspectives) " International SAMANM Journal of Finance and Accounting ISSN 2308-2356 January (2014), Vol. 2, No. 1.